مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٩٨

الخميس ٢٨ حزيران/يونيه، ٢٠١٨ ، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ة فرونيسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/541)

1820111 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

رسالة موجهة إلى أعضاء مجلس الأمن من السيدة سلاماتا درامي تانوه – بوتشوي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من السيدة سلاماتا درامي تانوه – بوتشوي، زوجة الراحل، الممثل الدائم لكوت ديفوار، سعادة السيد برنارد تانوه – بوتشويه، موجهة إلى جميع أعضاء المجلس. بما أن الرسالة مكتوبة باللغة الفرنسية، أود أن أتلوها عليكم بتلك اللغة.

(*تكلم بالفرنسية*)

”كما تعلمون، فإن زوجي، سعادة السيد برنار تانوه – بوتشوي، توفي في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكان زميلا وصديقا وشقيقا لكل واحد منكم. ومنذ الإعلان عن وفاته حتى مغادرة جثمانه إلى أبيدجان في كوت ديفوار، لم يسئم أحد منكم أبدا في إظهار تضامنه وتعاطفه معنا. أشكركم جزيل الشكر.

”وأود إبلاغكم بأن مراسم الجنازة سارت بصورة جيدة في أبيدجان. وبدعم من رئيس الجمهورية، صاحب الفخامة الحسن واتارا، والحكومة الإيفوارية، وُورِيَ جثمان برنار الثرى في مراسم مهيبة في ٢٦ أيار/مايو، ٢٠١٨. وهو يرقد بسلام الآن في قريته، غراند لاهو، بجنوب كوت ديفوار.

”وأعرب بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أبناء برنار – شارل، وتيري وماري فاتيمي – وأسرتنا بأكملها في كوت ديفوار، عن عميق التأثر بمواساتكم لنا.

”وقبل أن أغادر نيويورك، أود أن أعبر عن عميق الشكر والتقدير باسم أسرة تانو – بوتشوي.

”ولا بد أنكم تعلمون أن برنار كان يكن لكم جميعا كل احترام وإعجاب. وأعلم أنه كان بوده أن يقول لكم: ‹انظروا إلى الحياة التي أبدؤها وليس التي انتهيت منها لأنني كافحت كفاحا نبيلا. وأكملت السباق. وحافظت على العهد›.

”في الختام، أود أن أحثكم على مواصلة الكفاح النبيل من أجل عالم أكثر عدلا، عالم يسوده السلام“.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/541)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/639، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/541، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه كلامي إلى وفد كوت ديفوار للإعراب عن مدى تأثري العميق بالرسالة التي تمت تلاوتها للتو، وعن ما يحظى به زميلنا الفقيد من حضور قوي في ذاكرتنا وقلوبنا. إن حكمته كانت وستظل مصدر إلهام لنا، كما قالت زوجته.

ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لمدة سنة، بالإجماع.

ولنكن صريحين – فإن هذا التجديد ليس مثل التجديدات السابقة. إذ أنه مصحوب برسالة سياسية قوية إلى الأطراف المالية فحواها أن الحفاظ على الشكل الحالي لبعثة مهمة ومعرضة للخطر كبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد يجب بالضرورة أن يقترن بإحراز تقدم كبير في عملية السلام. ولذلك، فإن القرار الذي اتخذناه للتو يحدد قائمة دقيقة بالتدابير ذات الأولوية– المأخوذة مباشرة من خريطة الطريق التي وافقت عليها الأطراف في مالي– والتي سيجري متابعة تنفيذها بأكبر قدر من الاهتمام. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة عن ذلك التنفيذ في تقرير محدد بعد مرور ستة أشهر على تنصيب الرئيس المقبل لمالي. ويعرب عن اعتزام المجلس التماس خيارات بشأن إمكانية إجراء تعديلات كبيرة في البعثة المتكاملة في حال عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ هذه التدابير ذات الأولوية. وأخيرا، يؤكد القرار على أن عدم تنفيذ بنود خريطة الطريق بحلول الموعد النهائي المعلن سيفضي أيضا إلى نظر المجلس في فرض جزاءات على أولئك المسؤولين عن وضع تلك العقبات.

ولذلك، يجب على الجميع النهوض بمسؤولياتهم من أجل تهيئة الظروف المواتية للحفاظ على المستوى الاستثنائي من الالتزام الدولي تجاه مالي. ولن يكون ذلك ممكنا إلا بالتعبئة الفورية وغير المسبوقة من جانب الأطراف في مالي لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. إن التقدم المحرز في الأسابيع الأخيرة مشجع، ولكن يجب بالضرورة مواصلته وتوسيع نطاقه.

ووفقا لتوصيات الأمين العام والاستنتاجات التي توصل إليها الاستعراض الاستراتيجي، يخول القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) بعثة الأمم المتحدة ولاية أكثر وضوحا وواقعية من خلال زيادة تحديد أولويات المهام الموكلة إليها. وهو يشير إلى أن البعثة تعتزم التفاعل مع الكيانات الأمنية الأخرى الموجودة في المشهد المالي، وهي: القوات المسلحة المالية والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والبعثات الأوروبية وعملية بارخان، التي تعزز أعمال كل منها الأخرى. ويطلب من بعثة الأمم المتحدة تحسين إمكانية اطلاع الجهات الفاعلة المحلية على خصائص ولايتها وسماتها. ويدعو الأمين العام إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز أمن البعثة، الأمر الذي يمثل أولويتنا المشتركة، وفي الوقت نفسه يرحب بالتقدم المحرز في الشهور الأخيرة في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الذي أعده الفريق المتقاعد كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، والمعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“. وأخيرا، يدعو القرار بعثة الأمم المتحدة والحكومة المالية إلى أن تراعيا مراعاة تامة، في إجراءاتهما، الآثار الأمنية لتغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى.

كما يعرب النص الذي اعتمدناه للتو عن القلق الجماعي للمجلس إزاء التدهور المستمر للحالة في المنطقة الوسطى وما يشكله ذلك من تهديدات لحماية المدنيين. ويشير إلى أنه لن تتم تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار المستدام إلا باتباع

نهج متوازن، يجمع بين الاستجابة الأمنية وبذل جهود في مجالي التنمية والحوكمة. ويعرب عن بالغ القلق إزاء الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان منسوبة إلى القوات المسلحة المالية، ويحيط علما مع الارتياح بالتدابير التي أعلنتها السلطات المالية في هذا الصدد، مع التأكيد على أهمية تنفيذها السريع والكامل.

أخيرا، يشير القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٨) إلى ضرورة إجراء الانتخابات في المستقبل بطرق تكفل مصداقية نتائجها. ويعرب عن دعمه الكامل للمساعي الحميدة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام في الأسابيع الأخيرة، ويدعو إلى مواصلة الحوار البناء بين الحكومة والمعارضة بشأن جميع هذه المسائل.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا في هذا المقام على دعمنا الثابت للدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لصالح السلام والأمن في مالي. وتشهد إدانة الجهادي المهدي في الهجمات على التراث الثقافي والديني في تمبكتو، وكذلك المحاكمة المقبلة للحسن آغ عبد العزيز آغ محمد آغ محمود في الجرائم المرتكبة خلال احتلال الجماعات الجهادية لشمال مالي، على إسهام المحكمة إسهاما ملموسا في مكافحة الإفلات من العقاب في مالي.

يدعو القرار الذي اتخذناه اليوم السلطات المالية إلى مواصلة تعاونها الحكيم مع المحكمة، وفقا لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي. وتلك نقطة أساسية للغاية على الطريق المؤدي إلى الاستقرار الدائم في مالي.

وأخيرا، أشكر بحرارة جميع أعضاء مجلس الأمن على الروح المنفتحة والبناءة التي أبدوها طوال المفاوضات. فالوحدة التي يتسم بها المجلس بشأن الملف المالي تشكل رصيدا رئيسيا، يمكننا من مواصلة القيام بدور حاسم لصالح السلام والأمن في ذلك البلد. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ عليه والاستفادة القصوى منه. فذلك هو المنطق الذي يتماشى معه القرار الذي اتخذناه اليوم تماشيا تاما.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة فرنسا، القائمة بالصياغة، وجميع زملائنا في المجلس على تعاونهم في تجديد ولاية واحدة من أكبر بعثات حفظ السلام.

وإذ تستعد مالي لإجراء الانتخابات الرئاسية بعد بضعة أسابيع، يجد شعب مالي نفسه في مفترق طرق هام آخر. لقد سعينا، في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، إلى إيجاد أفضل السبل لتأطير دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في حاضر مالي ومستقبلها. فبعثات حفظ السلام لا تبقى قائمة إلى أجل غير مسمى، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك. وهذه البعثة، التي أنشئت في عام ٢٠١٣، التي جددناها الآن لسنة إضافية، لن تمكث في مالي إلى الأبد. فهي هناك للقيام بشيء واحد فوق كل شيء — دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر لعام ٢٠١٥، كوسيلة لتحقيق حلول سياسية دائمة هناك.

ولا يمكن للبعثة أن تحقق ذلك بمفردها. فقد عملت الأطراف المختلفة، على مدى سنوات، على تعثر تلك العملية، بينما ظل العالم ينتظر وتتدهور الحالة الأمنية. ولذلك السبب فإن قرار هذا العام يوضح للأطراف بجلاء أننا سنضطر، من دون إحراز تقدم كبير من جانبها، إلى النظر في خيارات لإصلاح البعثة. ونحن نتفق على أنه قدم تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق خلال الأشهر القليلة الماضية، ولكن ينبغي لنا أن نقترب على نحو أكبر من التنفيذ الكامل، ويجب أن نرى إحراز تقدم الآن. وبالنسبة للمجلس وللعديد من أصدقاء مالي، الذين قاموا باستثمارات مالية واستراتيجية كبيرة في البلد، فإن القرار يوضح بجلاء أنه لا يمكننا أن نقبل بأي تأخير إضافي.

وقد قمنا كذلك، في القرار، بتبسيط الولاية وشددنا على أهمية المشاركة السياسية للبعثة، وأكدنا على أهمية التواصل والمشاركة من أجل حماية المدنيين. وقد دعونا البعثة إلى وضع

استراتيجية أفضل فيما يتعلق بالتواصل بحيث يفهم الماليون أن البعثة موجودة هناك لتحقيق السلام والاستقرار وللعمل مع الآخرين في القطاعات التنموية والأمنية والسياسية لمساعدة مالي على تحقيق النجاح.

إن الكثير من الماليين، وحفظة السلام في البعثة المتكاملة، يواجهون ظروف حياة أو موت كل يوم، في نضالهم ضد الهجمات الإرهابية وتصاعد العنف الطائفي وانتهاكات وتجاوزات – متزايدة – لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن المالية. ويجب عكس اتجاه ارتفاع عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء والمقابر الجماعية في أماكن مثل بوليكيسي ويدورا وكوماغا ونانتاكا وميناكا. فانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن لا تؤدي إلا إلى تأجيج العنف وعدم الاستقرار والانضمام للتنظيمات الإرهابية. وفي القرار، يتخذ المجلس موقفا موحدا في الإعلان عن أن احترام حقوق الإنسان والمساءلة ليس أمرا اختياريا. فالانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن لها عواقب.

وأود الإشارة إلى أنه في الفقرة الثانية والعشرين من الديباجة وفي الفقرة ٦١، يتضمن القرار عبارة ”في المسائل التي تقع ضمن اختصاصها“ في إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتفسر الولايات المتحدة تلك العبارة على أنها تعني المسائل التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب القانون الدولي. ونشير إلى أن مالي دولة طرف في نظام روما الأساسي، ووافقت على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وقد أحالت حالتها بنفسها إلى المحكمة الجنائية الدولية، عملا بالمادة ١٤ من نظام روما الأساسي. وكما ذكرنا سابقا، فإن الولايات المتحدة تحترم قرارات الدول التي اختارت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي فإننا نتوقع كذلك أن يحترم قرارنا بعدم الانضمام وبعدم وضع مواطنينا في إطار الولاية القضائية للمحكمة.

ونتطلع إلى نجاح الانتخابات، وإلى التزام الرئيس القادم التزاما كاملا باتفاق السلام، وبإحراز الأطراف لتقدم سريع وكبير نحو تنفيذه. فجهدهم الجماعي هو السبيل الوحيد لتحقيق الحلول السياسية التي يستحقها شعب مالي في طريقه إلى تحقيق مستقبل أكثر إشراقا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لـ ١٢ شهرا أخرى. ونشكر فرنسا، القائمة بالصياغة، على تيسير المفاوضات بشأن النص، ونقدر المرونة والحلول التوفيقية من جميع الأعضاء، التي يسرت اتخاذ القرار بالإجماع.

وعلى الرغم من التحديات والقيود الهائلة، يؤدي حفظة السلام التابعين للبعثة عملا جديرا بالثناء في دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية الأخيرة المتخذة في تنفيذ الاتفاق قبل الجولة الانتخابية المقرر إجراؤها في مالي هذا العام. ونحن على ثقة بأن حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية ستتخذ جميع الخطوات اللازمة للوفاء الكامل وعلى وجه السرعة بالتزاماتها المتبقية بموجب الاتفاق، على النحو المنصوص عليه في القرار الذي اتخذناه للتو.

ونقدر الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة في التعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، للجهود التي تبذلها السلطات المالية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية، بما في ذلك تبادل المعلومات والاستخبارات والتخطيط والتدريب وبناء القدرات. وما زال دور البعثة المتكاملة حيويا، ويمثل تمديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا، تمشيا مع توصيات الأمين العام، أمرا طيبا جدا.

لقد اتخذنا القرار الصحيح، وكما ظللنا نعيد التأكيد دوما، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة بمساعدة مالي على التغلب على تحدياتها الأمنية الراهنة. فكلنا نذكر كيف كانت

مالي مثالا على الحكم الديمقراطي في أفريقيا قبل عام ٢٠١١. وكلنا أمل في أنها ستنهض مرة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أيدت روسيا اتخاذ المجلس اليوم القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد استند قرارنا إلى أهمية الحفاظ على توافق الآراء في مجلس الأمن، وعلى أساس الفهم بأن البعثة، بمساعدتها السلطات المالية على تصحيح الوضع في البلد، تقوم بتنفيذ مهمة بالغة الأهمية. غير أن اتفاقنا مع القرار لا يعني أننا على استعداد لتأييد عدد من أحكامه. فنحن نعارض، بصفة خاصة، استخدام مصطلح "الاستخبارات" فيما يتصل بولاية حفظ السلام، بناء على حقيقة أن المصطلح ينبغي أن يتطابق تماما مع نص تقرير لجنة الجمعية العامة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/72/19).

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى أحكام القرار المتعلقة بتغير المناخ والمسائل البيئية. فإننا نعتقد أن هذه المسألة، كما كانت دائما، تقع ضمن اختصاص الهيئات ذات الصلة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فلنلتزم بعدم الخروج عنها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يملك المجلس لا الولاية ولا الخبرة اللازمة للتعامل مع هذه المسائل. فهدفه الرئيسي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هو دراسة المسائل التي تتصل مباشرة بالسلم والأمن الدوليين. وللأسف، فإن حجتنا في هذا الأمر، الذي تكلمت عنه الوفود الأخرى كذلك أثناء المفاوضات بشأن القرار، لم تؤخذ في الاعتبار. ولذلك فإن هذه حالة واقعية أخرى لإساءة القائمين بالصياغة استخدام حقوقهم. ونعتقد أن المذكرة المقدمة من رئيس مجلس الأمن الرامية إلى التوزيع العادل للسلطات ذات الصلة ستكون أداة جيدة لتصحيح هذا الوضع. وقد عمم الوفد الروسي تلك الوثيقة وأودعها لدى فريق المجلس العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.